جامعـة باجـي مختـار– عنابـة-

كليـة و العلـوم الإنسانيـة و الاجتماعيـة

قسم الفلسـفة

أولى ماستر فلسفة تطبيقية 2024/2023 الأستاذ: أ. مانع

التصحيح النموذجي لامتحان السداسي الأول في الدولة و النظم السياسية

1. قيل: " إن إصلاح دستور لا يتطلب عناءً أقل مما يتطلب وضعه مباشرة"

من القائل؟ 2 ن

القائل هو أرسطو.

2. قال مكيافيلي: "ثمة ستةُ أشكالٍ من الحكومات، ثلاثة منها سيئة للغاية، و ثلاثة حسنة في طبيعتها و لكن من السهل إفسادها"[1]

ماهي؟ 4 ن

أشكال الحكومات الحسنة عند مكيافيلي هي التي أقرها أرسطو، و هي الملكية (الإمارة) و حكم النبلاء و حكم الشعب، أما السيئة فهي الطغيان و الأوليغارشية و القوضى، يقول في سياق عدم ثبات شكل الحكومة: " من اليسير التحول من الإمارة إلى حكم الطغيان، و من حكومة النبلاء (الأرستقراطية) إلى حكم القلة (الأوليغاركي) و من حكومة الشعب (الديمقراطية) إلى الفوضى. و هكذا يكون من يقوم على تشكيل حكومة و يختار لها أحد الأشكال الثلاثة الأولى، قد إختار لها في الواقع حكما مؤقتا، إذ ليس ثمة من سبيل للحيلولة دون تحوله إلى نقيضه" [2]

[1]. مطارحات، نيقولو مكيافيلي، تعريب خيري حماد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 3، 1982، ص 217.

[2]- المرجع السابق، ص 218

3. قيل: " كل القوانين التي يُقِيمُها الإكويني ترتكز على عنصرين منفصلين هما استنتاج واقع حسي يتطلب معرفة تُلِمُّ به، و تأكيد سلسلة سببية يكون الواقع أساسها و الله قمتها" [3]

هل يعني هذا القول تَبَنّي توماس الإكويني شعار العلمانية؟ بَرِّر رأيك 6 ن

سعى الإكويني لفصل الديني عن الدنيوي، و حاول مقاومة إغراء السياسة الأرسطية ليخرج نظرية حول طبيعة الدولة تمد جذورا في عالم أرسطو الواقعي و تحلق في سماء عالم الكتاب المقدس، لكن ليس في هذا الفصل إنكار للعناية الإلهية، و هو ما يؤكد أن خطابه لم يجعل تدبير شؤون الرعية بما هو موجود في العالم الحسي بين أيدي البشر فحسب بل رافقه بالنص المقدس، بذلك فما قام به لا يرتقي لمستوى إقرار النظام العَلماني، فالعلمانية تستبعد الإعتبارات الدينية في الحياة السياسية، و توكل المهمة للإنسان لتأسيس نظام سياسي و إجتماعي و أخلاقي قيمي و سلوكي بعيدا عن الدين.

4. ما رأيك في تصنيف إبن خلدون للنظم السياسية؟ 8 ن

يتمظهر تصنيف الأنظمة السياسية لدى ابن خلدون في ثلاثة صور هي الحكم الطبيعي و الحكم السياسي و حكم الخلافة، و يكمن الفرق بين الواحد و الآخر، في أن الملك الطبيعي يقع فيه الحكم وفق الميول و الأهواء بينما الحكم السياسي فيقوم على النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية و دفع المضار، في حين يتأسس نظام الخلافة على حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية و الدنيوية.

و بالمقارنة مع تصنيف أرسو مثلا، يبدو تصنيف ابن خلدون مختلفا و يستند لمنطق في التصنيف متباين عن سابقيه، فبينما إرتكز إهتمام أرسو مثلا على الكم (عدد القادة التي بيدها السلطة، فرد واحد أو قلة أو كل الشعب) تبين لإبن خلدون أن الأهم في أشكال نظم الحكم هو الكيف أي طبيعة رجل السياسة الذي يتولى الحكم، هل هو يخضع لإغراء الميول و الأهواء أو لخطاب العقل و الحكمة أم لنداء الشريعة و الدين.

بهذا المعنى تكون في تصنيف ابن خلدون لأنظمة الحكم لمسة إبداعية متميزة لا تقل شانا عن لمسات تصانيف الفلاسفة المتمرسين في البحث في إشكاليات الفلسفة السياسية عامة و النظم السياسية خاصة، و هو ما يثبت أن تصنيفه عملي و فعال.

[3] الدليل الفلسفي الشامل، رحيم أبو رغيف الموسوي، ج 1،دار المحجة البيضاء، بيروت، ط 1، 2013، ص 228